

4. يدعو إلى التعجيل بإخراج أنظمة أساسية عادلة ومنصفة ودامجة لمختلف الفئات التي لا تزال خارجها سواء بالمؤسسات العمومية أو القطاع العام، مع إعادة النظر في منظومة الأجور وتحسين القدرة الشرائية لعموم الأجراء والمتقاعدين بما يصون كرامتهم ويؤمن متطلبات عيشهم الكريم ؛
5. يطالب بفتح حوار وطني للتسريع باستيعاب جميع القطاعات الموازية الوطنية في إطار قانوني واضح، من شأنه تنظيم مجموعة من الأنشطة وإدماجها في المنظومة الاقتصادية الرسمية، ويجدد مقترحه بإحداث وكالة وطنية مختصة في إدماج الاقتصاد غير المهيكل ضمن النسيج الاقتصادي القانوني، تعمل على تقديم مقترحات لإصلاحات تنظيمية ومؤسسية ومتابعة مسار الإدماج الاقتصادي، كما يجدد مطالبته بتعزيز آليات الرقابة للدولة من أجل فرض تمكين العمال والعمالات من كافة حقوقهم وفق ما ينص عليه قانون الشغل، وعدم التساهل مع المستهترين بأرواح الأجراء والاجيرات ؛
6. يدعو إلى الارتقاء بالتشريعات الوطنية وتكييفها مع مقتضيات المعاهدات والاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وتحسين الحريات النقابية من خلال إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي ؛
7. يستنكر تجميد الحوارات القطاعية غير المسبوق في أغلب القطاعات الحكومية، والتي أدت إلى تصاعد وثيرة الاحتجاجات، وإلى الاحتقان بعدد من القطاعات كان من الممكن تقاؤها عبر التفاوض المنتج والمسؤول، ويدعو مختلف القطاعات الحكومية المعنية إلى تحمل مسؤولياتها لضمان استدامة السلم الاجتماعي، واحترام مبدأ وقواعد التمثيلية، والحث على إبرام اتفاقيات جماعية سواء على مستوى الإدارات أو المؤسسات العمومية أو القطاع الخاص؛
8. يحذر من استغلال ظروف الجائحة لضرب الحريات النقابية والإجهاد على حقوق الشغيلة المغربية ومكتسباتها، من خلال تسريح العمال والعمالات بالشركات والمقاولات المغربية، والتضييق على العمل النقابي وطرد المسؤولين النقابيين، والاستهتار بألية المفاوضة الجماعية، والتراجع عن منسوب الحريات العامة من خلال الاعتقالات والتدخلات العنيفة ضد الاحتجاجات السلمية، ويدعو إلى تغليب فضيلة الحوار والإنصات والتفاوض ؛
9. يدعو الحكومة لتقديم الدعم للفئات المتضررة من قرار الإغلاق الليلي خلال شهر رمضان، وخاصة منهم العاملين بالمقاهي والمطاعم الذين تسبب هذا القرار في التوقيف التام لمصدر عيشهم وإعالة أسرهم ؛
10. يؤكد على مواصلته للنضال الواعي والمسؤول من أجل إقرار عدالة اجتماعية تصون حقوق الشغيلة المغربية وتحصن مكتسباتها، وتضمن حقها في العيش الكريم، كما يدعو الحكومة إلى التعجيل بأجراة السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية، والبرنامج الوطني للصحة والسلامة في العمل، والذي تمت المصادقة عليهما منذ سنة، بالإضافة إلى دعوته للتعجيل بأجراة ما تبقى من الالتزامات المتضمنة في اتفاق 26 أبريل 2011 واتفاق 25 أبريل 2019 وسائر الاتفاقات القطاعية.

وإذ يجدد الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب اعتزازه بصمود الشغيلة المغربية إزاء مختلف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والوبائية العابرة للحدود، فإنه يدعو إلى المزيد من الحيطة والحذر والاستعداد المستمر للنضال دفاعا عن المكاسب والحقوق والكرامة، كما يحيي صمود الشغيلة الفلسطينية التي تترجح تحت نير احتلال غاشم يضاعف معاناتها، ويجدد دعوته للمنظم الدولي للتدخل قصد إنصاف الشعب الفلسطيني المقاوم عبر التسريع بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وإطلاق سراح الأسرى المسجونين من قبل الكيان الصهيوني المحتل، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى حضان وطنهم.

وسيبقى الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب دائما في

" نضال متجدد من أجل عدالة اجتماعية، تضمن الحقوق وتضمن المكتسبات وتحقق الكرامة "

الإمضاء

عبد الإلاه الطوطي
الأمين العام
للإتحاد الوطني للشغل بالمغرب

